الجهات الفاعلة في سياسة المدينة

الأستاذ: حجاب مداني2024/2023

المحاضرة: الجهات الفاعلة في سياسة المدينة:

- الفاعلون في السياسة الحضرية.
- محاور تدخل السياسة الحضرية.
- المبادئ العامة للسياسة الحضرية في الجزائر.
- ظهور السياسة الحضرية في الجزائر .(1962-2012)
- سياسة حضرية قيد الإنشاء .(2012-2014)

اهداف المحاضرة:

- معرفة الجهات الفاعلة الرئيسية في سياسة المدينة في الجزائر ومحاور تدخل السياسة الحضرية (التخطيط، البنية التحتية، السكن، الاقتصاد، الحياة الاجتماعية).
- معرفة المبادئ العامة للسياسة الحضرية في الجزائر (التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية، اللامركزية، المشاركة، التطوير الاقتصادي).
- فهم دور كل جهة فاعلة في صياغة وتنفيذ سياسة المدينة وكيفية تطبيق مبادئ السياسة الحضرية في الجزائر.
- شرح أهمية كل محور من محاور تدخل السياسة الحضرية وابراز التحديات والفرص التي تواجه سياسة المدينة في الجزائر

1. الجهات الفاعلة في سياسة المدينة:

تُعتبر سياسة المدينة نتاجًا لعملية متعددة الأطراف، حيث تتفاعل مختلف الجهات الفاعلة مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر لتحديد مسار تطور المدينة. يمكن تصنيف هذه الجهات الفاعلة بشكل عام إلى:

1.1 على المستوى الدولي:

من المحتمل أن تكون جميع الإدارات الوزارية معنية بالسياسة الحضرية.

مثل الداخلية والصحة والتعليم والشباب والرياضة والتوظيف والثقافة والتنمية... تقديم الخدمات الأولية التي تعتبر أساسية أو ضرورية للحضر للتكامل والاندماج الاجتماعي والتماسك.

البعض الآخر مثل التجارة والصناعة والاقتصاد والتمويل ضرورية نظرا لخصائصها المميزة ودورها الرئيسي في التنمية الاقتصادية للإقليم.

أخيراً، يمكن لإدارات مثل السياحة والثقافة والحرف والاقتصاد أن تلعب دورًا رائدًا في تعزيز مهمة المدن على أساس تراث المادي والتراث اللامادي.

اللجنة الوزارية الدائمة المعنية بالسياسة الحضرية هي الهيئة المسؤولة عن التقارب ورصد الالتزامات المشتركة بين القطاعات الناشئة عن استراتيجية اتجاهات السياسة الحضرية

2.1 على المستوى الإقليمي والمحلي:

يمكن تنفيذ مشاريع السياسة الحضرية فقط في إطار شراكة موسعة تستند إلى التزام قوي من الشركاء.

- لجان الأحياء وجمعيات السكان والشركات التجارية
- المراصد، شركات التدقيق العمراني، الوكالات، مكاتب التصميم.
- الولاية والمدن
- السلطات المركزية

الشكل 01: الفاعلون في السياسة الحضرية

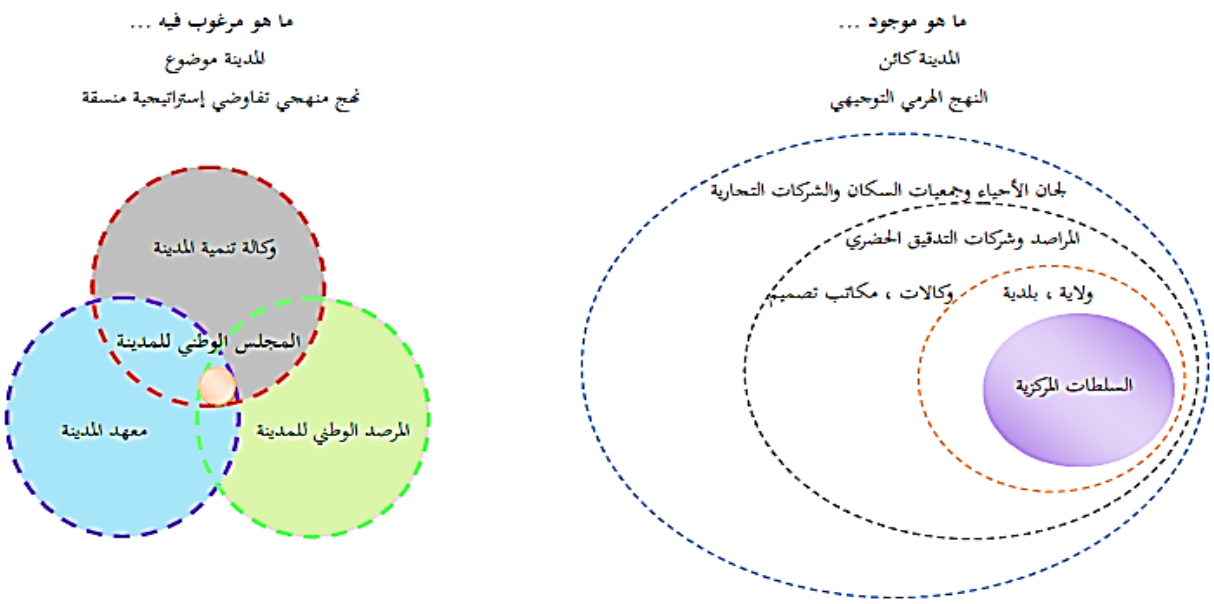

2. مجالات تدخل السياسة الحضرية:

تعتمد مجالات تدخل السياسة الحضرية على الترجمات العملية والإقليمية لأهداف هذه السياسة العامة، بالإضافة إلى التوقعات التي صاغها الفاعلون والشركاء في السياسة الحضرية.

- الدمج الحضري للأحياء المحرومة وتعزيز التماسك الاجتماعي
- التجديد والتجديد الحضري
- مدن ومراكز جديدة للتحضر الجديد
- تحسين جاذبية وتنافسية المدن والمراكز الناشئة

3. المبادئ العامة للسياسة الحضرية في الجزائر:

سياسة المدينة، وفقًا للمادة 2 من القانون 06/06، تستند إلى عشرة مبادئ رئيسية.

ا) اللامركزية:

هذا هو نوع من التنظيم الإداري، حيث يتم من خلال المجموعات الإقليمية والعامة وتكتسب الهيئات الخدمية صلاحيات ومهام إدارية واسعة وفقا للقانون.

وهذا الأسلوب يعزز الديمقراطية ويكرس مبدأ مشاركة المواطنين في الحياة الإدارة، كما يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق العقلانية في الإدارة.

ب) التنسيق والتشاور:

ووفقا لهم، فإن مختلف القطاعات والجهات الفاعلة المعنية تساهم في تنفيذ السياسة الحضرية بطريقة منتظمة ومتناغمة وفعالة، على أساس الخيارات التي تحددها الدولة وعن طريق التحكيم المشترك.

ج) التنمية البشرية:

الإنسان هو المحرك الأساسي للحياة في مجتمعه، وقد أصبحت المجتمعات الحديثة وإدراكاً منهم لأهمية التنمية البشرية، سارعوا إلى إنشاء قانون لنظام الذي سيتم تكريسه والحفاظ عليه فيه. ولذلك فهو عنصر مهم لتجسيد وتفعيل سياسة المدينة، لأنها المصدر الرئيسي للثروة وأساس أي تطور.

د) الحوكمة:

تولي سياسة المدينة اهتمامًا كبيرًا بالإدارة على أساس أنها أداة فعالة لتنفيذه، ولهذا السبب فإنه يتطلب من الإدارة أن تكون فعالاً للغاية في الإدارة وأن تتبنى نموذج إدارة عقلاني يهتم به هموم المواطنين ويعمل من أجل الصالح العام في إطار الشفافية.

ه) الثقافة:

المدينة كيان ثقافي يمثل كافة جوانب الحياة والحضارة و تاريخ. وعلى هذا الأساس تهدف السياسة الحضرية إلى تعزيز الهوية الثقافية للمدن وتعزيزها إظهار المبادئ الأصيلة من خلال تعزيز الجانب الثقافي للمدينة وتعزيزه كفضاء للإبداع والتعبير الثقافي.

و) التنمية المستدامة:

إن أحد أهم أهداف السياسة الحضرية هو تحقيق التنمية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحالية للمجتمع دون المساس بحقوق الإنسان الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها.

ز) الحفظ:

تكرس سياسة المدينة مبدأ المحافظة والمحافظة على التراث الأصول المادية وغير المادية وحمايتها وتعزيزها.

ح) المساواة الاجتماعية:

تهدف السياسة الحضرية إلى تحقيق الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي من خلال

-القضاء على كافة الآثار السلبية الناتجة عن الإقصاء والتهميش ولا مبالاة.

ط) وسائل الإعلام:

وتستند سياسة المدينة على إنشاء الإطار الذي يوفر للجمهور بمعلومات واضحة وتمكنهم من إعلام أنفسهم بسهولة وبشكل مستمر حول حالة وتطور وآفاق مدينتهم.

4. ظهور السياسة الحضرية في الجزائر (1962-2012)

الشكل02: ظهور السياسة الحضرية في الجزائر

(Ewa Berezowska, 2014)

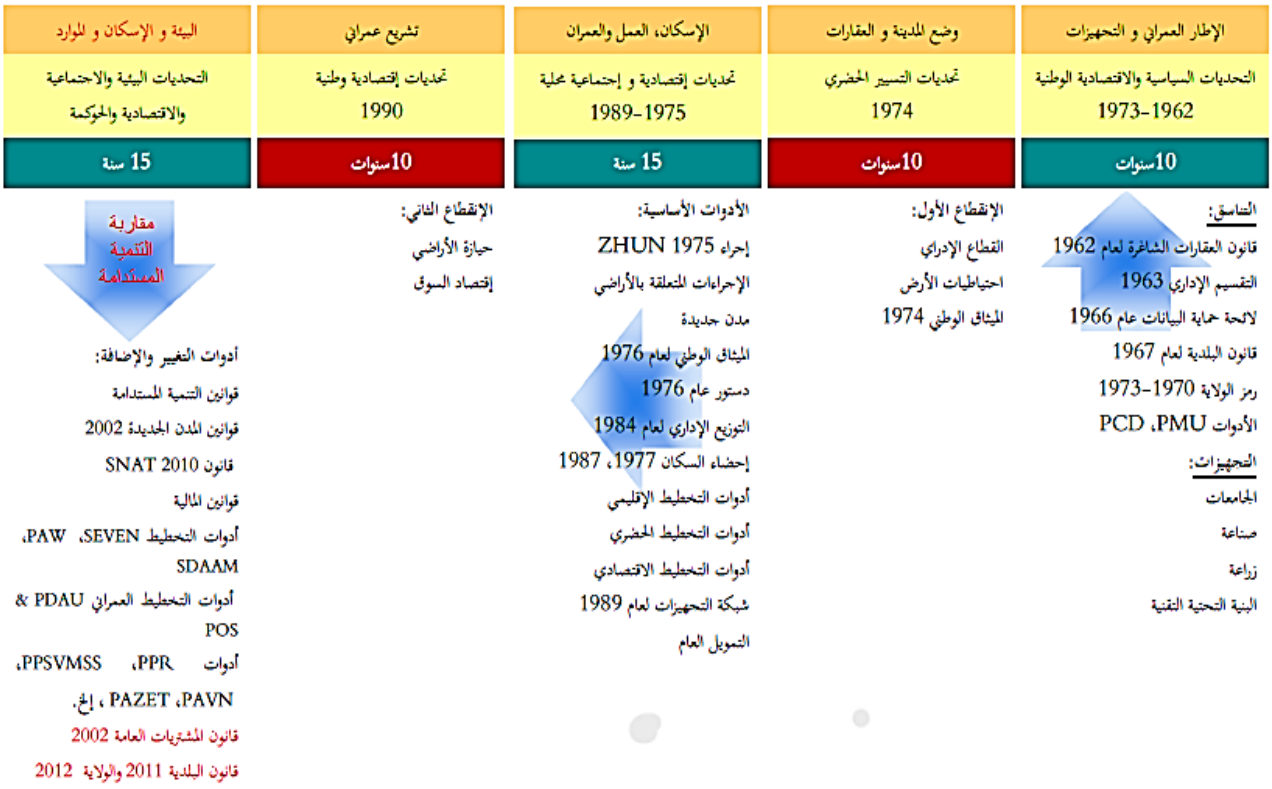

5. سياسة حضرية قيد الإنشاء .(2012-2014):

الشكل03: سياسة حضرية قيد الإنشاء (2012-2014).:

(Ewa Berezowska, 2014)

الخاتمة:

مع اعتماد فكرة التنمية المستدامة، التي تتطلب تكييف التخطيط الحضري وفقًا لأبعاد التنمية المستدامة، والتي ساهمت في ظهور فكرة التنمية الحضرية المستدامة، التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المدينة، وتشمل الجوانب الحضرية والبيئية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... حاولت الجزائر تضمين التنمية المستدامة ضمن المشروع الحضري لمدينة الجزائر والخطة الوطنية للعمل البيئي، ولمعرفة مدى اعتمادها لسياسة جديدة لإدارة المدينة من أجل السيطرة وتنسيق تنظيم التحضر وفعاليته، يجب أولاً معالجة الإطار المفاهيمي للمدينة من خلال التشريع الجزائري (المتطلب الأول)، ثم سياسة المدينة في ضوء القانون التوجيهي للمدينة من أجل مواجهة المواقف المعقدة المختلفة الناتجة عن الضغط البشري والحضري ونقص الخدمات والمعدات الحضرية، كان من الضروري إيجاد صيغة للتغلب على هذا الوضع الصعب والمعقد بسبب التوازنات الكلية التي أفسدت شكل المدن ونمط الحياة الحضرية فيها، بسبب عجز المؤسسات التخطيطية عن وضع خطط محكمة للقضاء على المشاكل عند ظهورها وتكفي في كل مرة اعتماد سياسة حلول مؤقتة لا تتجاوز أن تكون مهدئات أو مسكنات، لكنها لا تعالج الضرر، إلا لغياب رؤية مستقبلية لشكل المدينة وتطورها وقدرتها الاستيعابية ومتطلبات أعضائها. التحضر بملامح واضحة كحل مثالي وربما الحل الوحيد للقضاء على هذه المشاكل الحضرية وترقية المدينة في إطار التنمية الحضرية المستدامة